

E

Distr.
LIMITED

169

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

E/ESCWA/TCD/1997/8
29 April 1997
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
TCD/1997/8
10 AUG 1998
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

تقرير عن المهمة الاستشارية
الى
وزارة الشؤون الاجتماعية
الجمهورية اللبنانية

خلال الفترة
٣٠ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير ١٩٩٧

إعداد

نبيل يعقوب النواب
المستشار الإقليمي
شعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

97-0282

أولاً - مقدمة

خلال عام ١٩٩٦ وبطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية قام المستشار الاقليمي لقضايا وسياسات التنمية الاجتماعية بمهمة إستشارية الى تلك الوزارة للفترة من ١٧-٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. وتضمنت المهمة في أسبوعها الأول المشاركة مع مستشارة من UNFPA في إعداد وثيقة مشروع لإعادة تفعيل نشاطات مركز التدريب الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية الذي كان قد أعيد ترميم بناءه حديثاً. وكان توجيه الوزارة أن تكون صياغة وثيقة المشروع في إطار متطلبات UNFPA، خاصة وإنها (أي UNFPA) مهتمة في تمويل هذا المشروع. ولغرض إعداد الوثيقة أجريت زيارات عمل لبعض مراكز الخدمات الاجتماعية ولقاءات عمل مع مسؤوليين في الوزارة المعنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وبعض أساتذة الجامعات. وتم إعداد مسودة أولية لبعض فصول الوثيقة وخاصة تلك المتعلقة بالنشاطات المقترحة للمشروع. وعرضت المسودة على المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية، كما نوقشت الأفكار التي تضمنتها المسودة مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأجريت التعديلات اللازمة على المسودة وعلى أن يتم إستكمال الصياغة في مهمة يتم تنظيمها لاحقاً.

ثانياً - الغرض من المهمة

بموجب طلب وزارة الشؤون الاجتماعية في ٢٧ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٦ تم تكليف المستشار الاقليمي لقضايا وسياسات التنمية الاجتماعية بمهمة إستشارية الى وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية للفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير الى ٨ شباط/نوفمبر ١٩٩٧. وتم تحديد الغرض من المهمة بإستكمال صياغة وثيقة المشروع (أعلاه) لإعادة تفعيل نشاطات مركز التدريب الاجتماعي، وعلى أن تُنجز المهمة بالتعاون مع مستشارة UNFPA.

ثالثاً - تنفيذ المهمة

(أ) تنفيذاً للمهمة تم عقد لقاءات عمل مع مستشارة UNFPA لمراجعة مسودة الوثيقة، ثم أعقبها لقاءات عمل مع مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية السيدة نعمت كنعان، ومدير المركز التدريبي إيلي خياط وعدد من منتسبات المركز (منسقة البرامج التدريبي والحلقات الدراسية، ومنسقة شؤون المتدربين والأبحاث، ومنسقة التدريب الميداني ودورات التدريب المستمر والمتخصص).

(ب) إستناداً الى نتائج المهمة الأولى (١٧-٣١ آذار/مارس ١٩٩٦) واللقاءات أعلاه، تم مع مستشارة UNFPA إستكمال صياغة وثيقة المشروع.

(ج) يتضمن المحلق رقم (١) نص الوثيقة كاملاً، وفي أدناه خلاصة بالمشروع:

عنوان المشروع: Re-activating the Social Development Training Centre and Integrating POP-ED Themes

الجهة الممولة: صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية UNFPA

الجهة المنفذه: وزارة الشؤون الاجتماعية "الجمهورية اللبنانية"

كلفة المشروع: ٦٧٣٩٣٠ دولار (عدا مساهمة وزارة الشؤون الاجتماعية)

وصف المشروع: يهدف المشروع الى مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية في تفعيل مركز التدريب الاجتماعي من خلال مجموعة واسعة من النشاطات التي تتمحور في فئتين: الأولى تتعلق بتطوير وبلورة مناهج للبرنامج التدريبي الطويل. والثانية تختص بالمباشرة في تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية القصيرة. وعلى أن يتم تضمين مناهج وبرامج الدورات المعطيات الرئيسية للمؤتمرات العالمية الثلاثة (السكان، التنمية الاجتماعية، والمرأة) علماً أن الدورات القصيرة ستكون على عدة مستويات من المشاركة والمضمون:

- مدراء ومشرفين (٥٠ مشارك)
- عاملين في الميدان (٥٠ مشارك)
- فريق مدربين ومشرفين (٢٠ مشارك)
- عاملين إجتماعيين (٢٠٠ مشارك)
- المناطق (١٠٠٠ ر١٠ عائلة)

كما سيقوم عدد من الخبراء في تقديم الدعم الفني لنشاطات المشروع وإعداد أدلة عمل وكتيبات ومعينات لفائدة البرامج التدريبية، إضافة الى إجراء عدد من الدراسات المساعدة. ويتضمن المشروع بناء قاعدة معلومات حول الجهات المعنية بالتدريب الاجتماعي (العرض والطلب).

دور الاسكوا: ينحصر دور الاسكوا في هذا المشروع بتوفير الدعم الفني من خلال اللجنة الإستشارية التي سيتم تشكيلها للمركز التدريبي (عند طلب هذا الدعم)، كذلك المشاركة في تقييم المشروع بمراحله المختلفة.

رابعاً - ملاحظات وتوصيات

في أدناه بعض الملاحظات والتوصيات حول المهمة وعلاقة العمل مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية:

(أ) في الوقت الذي تم بلورة وصياغة وثيقة المشروع (المرفقة) في إطار متطلبات UNFPA الا أنه بغياب التزام رسمي من قبل UNFPA بتمويل المشروع، قد يجعل من الضروري الاستمرار في الإتصال مع وزارة الشؤون الاجتماعية بهدف المساعدة في "تسويق" الوثيقة وإيجاد الممولين لها.

(ب) من اللقاءات والنقاشات التي حصلت خلال المهمة تبين أنه مع الصعوبات المالية التي تواجه العديد من المنظمات الدولية فقد تقلصت إمكانيات التمويل للمشاريع (القائمة والمقترحة) وبشكل جاد. هذه المستجدات تثير إشكالية مهمة قدر تعلقها بإعداد وثائق مشاريع، حيث تنظر العديد من الدول والجهات الرسمية إلى وثيقة المشروع على أنها صياغة لنشاطات تتطلب حصراً تمويل خارجي. وبالتالي عند عدم توفر التمويل الخارجي فإن الوثيقة تبقى على الرف ويتم إهدار الجهد الكبير في إعداد الوثيقة وصياغة النشاطات المطلوبة للتطوير. لمعالجة مثل هذه الحالة يجب أن يُنظر إلى الوثيقة على أنها برمجة تفصيلية لنشاطات تطويرية وفي حال عدم التمكن من التمويل الخارجي يُفترض أن تتولى الجهة الوطنية المباشرة في تنفيذ النشاطات الممكن تمويلها محلياً وذلك لضمان تطوير النشاط. ولهذا الغرض أقترح قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بالمباشرة في تنفيذ النشاطات التالية والمذكورة في الوثيقة المرفقة:

(١) تشكيل "اللجنة الاستشارية" لمركز التدريب الاجتماعي (الصفحات ٥٣، ٢١ من الوثيقة).

(٢) تشكيل "اللجنة الفنية" لمركز التدريب الاجتماعي (الصفحات ٥٤، ٢٢ من الوثيقة).

(٣) عقد ورشة عمل لمتخذي القرارات في وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات الغير حكومية حول إستراتيجيات التدريب في مجال الرعاية الاجتماعية (الصفحة ٢٢ من الوثيقة).

إن تنفيذ أعلاه في حدود الكلف المبينة في ميزانية المشروع سيمكن مركز التدريب الاجتماعي من ضمان مشاركة فاعلة لجميع الجهات ذات العلاقة بالتدريب الاجتماعي، وبالتالي إرساء الأسس التي تقود إلى تفعيل نشاطات المركز في إطار أهداف المؤتمرات العالمية الثلاثة (السكان والتنمية الاجتماعية والمرأة).

(ج) في مهمة سابقة للمستشار الاقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية مع وزارة الشؤون الاجتماعية، تم إعداد وثيقة "تطوير مراكز الخدمات الإنمائية: برنامج العمل، ١٩٩٦-٢٠٠٠". وقد تضمنت الوثيقة خلاصات إلى ١٣ مشروعاً يؤدي تنفيذها إلى تطوير المراكز وبما يمكنها من أن تكون أداة تنموية. وقد تم العمل مشتركاً مع الوزارة المعنية ومنذ إعداد وثيقة "التطوير" على تنفيذ بعض المشاريع الواردة في الوثيقة منها المشروع الخاص بحلقة العمل حول التخطيط الإستراتيجي، ومشروع تطوير مركز التدريب الاجتماعي. غير أن الحاجة كانت ولا تزال قائمة في قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ المقترحات الواردة في تلك الوثيقة (تطوير مراكز الخدمات الإنمائية: برنامج العمل ١٩٩٦-٢٠٠٠، الجزء الخامس: المبادئ التوجيهية للتنفيذ، الصفحة ٤٤) وقد نصت أبرز تلك المقترحات على قيام وزارة الشؤون الاجتماعية:

"تأسس لجنة عليا للإشراف على تنفيذ المشاريع الواردة في هذا البرنامج والسعي الى الحصول على تمويل لها بغية تيسير تنفيذ برنامج العمل بأكبر قدر من الكفاءة والشفافية. وينبغي أن تكون هذه اللجنة برئاسة المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية، وأن تضم ممثلين لمراكز الخدمات الانمائية والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والاسكوا".

وفي إطار مضمون ماورد في الفقرة (ب) أعلاه فإن هناك حاجة لقيام الوزارة بالنظر الى هذه الوثائق من منطلق تنفيذ النشاطات الممكنة بدون تمويل خارجي، ويمكن أن يكون تأسيس اللجنة العليا أعلاه الأداة نحو إعطاء زخم لمراجعة المشاريع الواردة في وثيقة "التطوير" باتجاه تسويقها للجهات الممولة من جهه، والعمل على تنفيذ الممكن منها بواسطة الإمكانيات الذاتية من جهة أخرى.

